الفصل السادس: المصروفات

يعرِّف هذا الفصل مفهوم المصروفات ويصف طريقة تصنيفها.

ألف– تصنيف المصروفات

٦–١ ***المصروفات*** هي انخفاض في القيمة الصافية ناتج عن معاملة. فالحكومات تناط بها مسؤوليتان عامتان في الميدان الاقتصادي هما: مسؤولية توفير سلع وخدمات مختارة للمجتمع على أساس غير سوقي، وإعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق مدفوعات التحويلات. وتفي الحكومات بهاتين المسؤوليتين من خلال سبل أهمها معاملات المصروفات التي تصنف بأسلوبين في نظام إحصاءات مالية الحكومة هما: التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي.

٦–٢ عند توفير السلع والخدمات غير السوقية للمجتمع قد تنتج الوحدة الحكومية السلع والخدمات بنفسها وتقوم بتوزيعها، أو تشتريها من طرف ثالث وتقوم بتوزيعها، أو تحول مبالغ نقدية للأسر كي يكون بمقدورها شراء السلع والخدمات مباشرة. ويحدد التصنيف الاقتصادي أنواع المصروفات التي تتحملها الحكومة على تلك الأنشطة. وتتعلق تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت جميعها بتكلفة الإنتاج الذي تضطلع به الحكومة بنفسها. وتتعلق الإعانات، والمنح، والمنافع الاجتماعية ومصروفات أخرى متنوعة بالتحويلات النقدية أو العينية ومشتريات السلع والخدمات من أطراف ثالثة لتقديمها إلى وحدات أخرى. ويوفر التصنيف الوظيفي معلومات عن غرض أي مصروفات تم تحملها، ومن أمثلة الوظائف المذكورة التعليم وحماية البيئة.

٦–٣ لا يقتصر التصنيف الوظيفي الوارد وصفه في هذا الفصل على معاملات المصروفات، فمن الممكن أيضا استخدامه في تصنيف اقتناء الأصول غير المالية. ويستخدم مصطلح "نفقات" ("Outlays") في حال التصنيف الوظيفي ليغطي اقتناء هذه الأصول إلى جانب المصروفات. وإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء تصنيف مزدوج من التصنيفين الاقتصادي والوظيفي لتوضيح أنواع المعاملات الجارية المنفذة لأداء وظيفة معينة.

٦–٤ يعامل نوعان من المعاملات كمصروفات رغم أنهما يعطيان انطباعا ظاهريا بأنهما قد يزيدان القيمة الصافية. أولا، تظهر المبالغ المعادة ومبالغ استرداد المدفوعات الزائدة والمبالغ المدفوعة بصورة خاطئة والمعاملات المماثلة كزيادة في القيمة الصافية. وهذه المعاملات تعد، بصورة أدق، تعديلات تصحح الانخفاض المقيد من قبل في القيمة الصافية بأكثر من الواقع، وبذلك تعامل هذه المعاملات كمصروفات سالبة. وثانيا، يتم قيد التكاليف المتحملة في إنتاج السلع والخدمات كمصروفات رغم أن تلك السلع والخدمات قد تكون بيعت بسعر تجاوز تكلفة الإنتاج، مؤدية بذلك إلى زيادة القيمة الصافية.

٦–٥ لا يؤثر اقتناء أصل غير مالي بالشراء أو المقايضة على القيمة الصافية، ولا تدخل هذه المعاملة في عداد المصروفات، فهي معاملة في أصول غير مالية على النحو المبين في الفصل الثامن. وعند التخلي عن ملكية أصل ما دون الحصول على أي شيء له قيمة في المقابل، فإن القيمة الصافية لأصول الوحدة المعنية تكون قد انخفضت ويتم قيد المصروفات كنوع من أنواع التحويل الرأسمالي كالمنح الرأسمالية.

٦–٦ يتحدد الوقت الذي ينبغي فيه قيد معاملات المصروفات وفق أساس الاستحقاق، وهو وقت مزاولة الأنشطة أو حدوث المعاملات أو وقوع الأحداث الأخرى التي تنشئ الالتزام غير المشروط على وحدات الحكومة العامة بأداء مدفوعات أو التخلي عن موارد على نحو آخر. غير أن هناك تعقيدات تنشأ فيما يتعلق باقتناء سلع ثم استخدامها فيما بعد. فمن الوجهة النظرية، يعتبر شراء سلع لا تستخدم مباشرة بشكل ما إضافة للمخزونات وليس مصروفات. وعندما تستهلك السلع في الإنتاج أو تستخدم على نحو آخر، يجب قيد معاملة لتخفيض المخزونات وزيادة فئة المصروفات أو فئة أخرى، الأمر الذي يعتمد على وجوه استخدام السلع. وترد الإشارة حسب الاقتضاء في كل قسم من أقسام التصنيف

الاقتصادي إلى تطبيقات أخرى لأساس الاستحقاق على معاملات المصروفات.

باء- التصنيف الاقتصادي للمصروفات

٦-٧ يبين الجدول رقم ٦-١ التصنيف الاقتصادي للمصروفات، وتصف الفقرات التالية كل فئة من فئاته بالتفصيل.

١- تعويضات العاملين [GFS][١] (٢١)[٢]

٦-٨ تعويضات العاملين هي مجموع المكافآت النقدية أو العينية المستحقة الدفع للموظف الحكومي مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المحاسبية المعنية، باستثناء العمل المتصل بتكوين رأس المال للحساب الذاتي (ينطبق نفس الاستثناء على كل فئة فرعية من تعويضات العاملين). وتشمل هذه الفئة ***الأجور والرواتب (٢١١)***، ***والمساهمات الاجتماعية (٢١٢)***، المدفوعة لبرامج التأمين الاجتماعي نيابة عن العاملين. وتستبعد من هذه الفئة المبالغ الواجبة الدفع إلى المقاولين، والعمال الخارجيين العاملين لحساب أنفسهم، والعمال الآخرين غير العاملين بوحدات الحكومة العامة، ويتم قيد تلك المبالغ ضمن فئة *استخدام سلع وخدمات* (٢٢). ويتم قيد تعويضات العاملين المشتغلين بتكوين رأس المال للحساب الذاتي، وهو إنتاج أصول غير مالية للاستخدام الذاتي، كاقتناء أصول غير مالية (راجع الفصل الثامن).

٦-٩ تقاس تعويضات العاملين بقيمة المكافأة النقدية أو العينية التي يحق للموظف الحصول عليها من رب العمل مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المعنية، سواء دفعت قبل العمل ذاته أو بالتزامن معه أو متأخرة عنه. ومادام لم يتم الدفع مقابل العمل المؤدى، يجب أن تدرج وحدة الحكومة العامة المعنية قيدا في الحسابات المدينة (راجع الفصل السابع).

أ- *الأجور والرواتب [GFS] (٢١١)*

٦-١٠ تتألف الأجور والرواتب من جميع تعويضات موظفي الحكومة المدفوعة من جانب أرباب العمل فيما عدا *المساهمات الاجتماعية* (٢١٢). وتشمل هذه الفئة ما يؤدى نقدا أو عينا،

[١] يشير الاختصار [GFS] إلى أن هذا البند يحمل نفس الاسم في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، ولكن بنطاق تغطية مختلف.

[٢] الرقم الوارد بين قوسين بعد كل فئة من فئات التصنيف هو رمز التصنيف الوارد في إحصاءات مالية الحكومة، ويورد الملحق الرابع جميع رموز التصنيف المستخدمة في ذلك النظام.

الجدول ٦-١: التصنيف الاقتصادي للمصروفات

٢	**المصروفات**
٢١	**تعويضات العاملين [GFS]**
٢١١	الأجور والرواتب [GFS]
٢١١١	أجور ورواتب نقدية [GFS]
٢١١٢	أجور ورواتب عينية [GFS]
٢١٢	المساهمات الاجتماعية [GFS]
٢١٢١	مساهمات اجتماعية فعلية [GFS]
٢١٢٢	مساهمات اجتماعية محتسبة [GFS]
٢٢	**استخدام السلع والخدمات**
٢٣	**استهلاك رأس المال الثابت [GFS]**
٢٤	**الفائدة [GFS]**
٢٤١	لغير المقيمين
٢٤٢	للمقيمين عدا الحكومة العامة
٢٤٣	لوحدات أخرى للحكومة العامة
٢٥	**الإعانات**
٢٥١	لشركات عامة
٢٥١١	لشركات غير مالية عامة
٢٥١٢	لشركات مالية عامة
٢٥٢	لمشروعات خاصة
٢٥٢١	لمشروعات غير مالية خاصة
٢٥٢٢	لمشروعات مالية خاصة
٢٦	**المنح**
٢٦١	لحكومات أجنبية
٢٦١١	جارية
٢٦١٢	رأسمالية
٢٦٢	لمنظمات دولية
٢٦٢١	جارية
٢٦٢٢	رأسمالية
٢٦٣	لوحدات أخرى للحكومة العامة
٢٦٣١	جارية
٢٦٣٢	رأسمالية
٢٧	**المنافع الاجتماعية [GFS]**
٢٧١	منافع الضمان الاجتماعي
٢٧١١	منافع الضمان الاجتماعي النقدية
٢٧١٢	منافع الضمان الاجتماعي العينية
٢٧٢	منافع المساعدة الاجتماعية
٢٧٢١	منافع المساعدة الاجتماعية النقدية
٢٧٢٢	منافع المساعدة الاجتماعية العينية [GFS]
٢٧٣	المنافع الاجتماعية الممولة من أرباب العمل
٢٧٣١	منافع أرباب العمل الاجتماعية النقدية
٢٧٣٢	منافع أرباب العمل الاجتماعية العينية
٢٨	**مصروفات أخرى**
٢٨١	مصروفات على الممتلكات عدا الفائدة
٢٨١١	أرباح موزعة (شركات عامة فقط)
٢٨١٢	مسحوبات من دخل أشباه الشركات (شركات عامة فقط)
٢٨١٣	مصروفات على الممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين [GFS]
٢٨١٤	ريع
٢٨٢	مصروفات متنوعة أخرى
٢٨٢١	جارية
٢٨٢٢	رأسمالية

وتدرج بها المساهمات الاجتماعية المدفوعة بالاستقطاع من أجور ورواتب العاملين.

٦–١١ تستبعد من الأجور والرواتب المبالغ التي يتم ردها إلى العاملين مقابل نفقات تحملوها لكي يتمكنوا من استلام وظائفهم أو أداء أعمالهم. فعلى سبيل المثال، يصنف رد مصروفات السفر أو الانتقال، أو ما يرتبط بذلك من مصروفات تحملها الموظفون عند تسلمهم وظائف جديدة أو إذا ألزمهم أرباب العمل بنقل سكنهم، *كاستخدام سلع وخدمات* (٢٢) وليس كأجور ورواتب. ويستبعد أيضا رد ما يتحمله الموظفون من نفقات على الأدوات أو المعدات أو الملابس الخاصة أو أي بنود أخرى لازمة بصورة مطلقة أو بالدرجة الأولى لكي يتمكنوا من أداء أعمالهم، وتعامل تلك المبالغ المردودة *كاستخدام سلع وخدمات* (٢٢).

٦–١٢ تستبعد من الأجور والرواتب أيضا المنافع الاجتماعية التي يؤديها أرباب العمل في شكل بدلات للأبناء أو الزوج أو العائلة أو التعليم أو أي بدلات أخرى خاصة بالمعولين، والمدفوعات المقدمة بمعدلات كاملة أو مخفضة من الأجور أو الرواتب للعاملين المتغيبين عن العمل بسبب المرض أو الإصابة في حادث أو إجازة الولادة، وتعويضات إنهاء الخدمة للعاملين الذين يفقدون وظائفهم بسبب الاستغناء عن العمالة الزائدة أو بسبب العجز أو الموت في حادث، أو ورثتهم. وتندرج هذه المنافع الاجتماعية ضمن فئة *المنافع الاجتماعية المؤداة من أرباب العمل* (٢٧٣).

٦–١٣ *أجور ورواتب نقدية [GFS]* (٢١١١): تتألف هذه الفئة من مدفوعات نقدية إلى العاملين مقابل ما يؤدونه من خدمات، قبل خصم الضرائب المستقطعة ومساهمات العاملين في برامج التأمين الاجتماعي. وتدرج في هذه الفئة الأجور والرواتب الأساسية، والزيادة في الأجر عن العمل الإضافي والعمل الليلي والعمل في عطلة نهاية الأسبوع، وبدلات تكلفة المعيشة والبدلات المحلية وبدلات الاغتراب، والمكافآت، والرواتب التكميلية السنوية مثل راتب "الشهر الثالث عشر"، وبدلات الانتقال إلى العمل ومنه، ورواتب العطلات الرسمية أو السنوية، وبدلات الإسكان.

٦–١٤ *أجور ورواتب عينية [GFS]* (٢١١٢): تتألف هذه الفئة من مدفوعات عينية إلى العاملين مقابل ما يؤدونه من خدمات. ومن أمثلة ذلك الوجبات الغذائية والمشروبات، بما في ذلك ما يستهلك منها أثناء السفر المتعلق بالعمل، وخدمات الإسكان أو الإقامة من النوع الذي يمكن أن يستخدمه جميع أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الموظف، والزي أو غيره من أشكال الملابس الخاصة التي يختار العاملون ارتداءها بصورة متكررة خارج مكان العمل وداخله، وخدمات المركبات أو السلع المعمرة الأخرى المقدمة لاستخدام العاملين الشخصي، والسلع والخدمات التي ينتجها رب العمل مثل السفر المجاني بالطائرات الحكومية، والمرافق الرياضية أو الترفيهية أو مرافق الإجازات المخصصة للعاملين وعائلاتهم، والنقل إلى مكان العمل ومنه، ومواقف السيارات، ومراكز رعاية أبناء العاملين. وتدرج ضمن هذه الفئة أيضا قيمة الفائدة الضائعة عند تقديم قروض إلى العاملين بأسعار فائدة مخفضة أو بدون فائدة. وفي حالة تقديم سلع وخدمات إلى العاملين بتكلفة مخفضة لا يقيد ضمن هذه الفئة إلا صافي التكلفة التي يتحملها رب العمل.

ب– *المساهمات الاجتماعية [GFS]* (٢١٢)

٦–١٥ المساهمات الاجتماعية هي مدفوعات فعلية أو محتسبة تؤديها وحدات الحكومة العامة إلى برامج التأمين الاجتماعي للحصول على الحق في منافع اجتماعية لموظفيها، بما في ذلك معاشات تقاعد ومنافع تقاعد أخرى. ويرد وصف المنافع الاجتماعية في مرفق الفصل الثاني.

٦–١٦ يتم أداء بعض المساهمات الاجتماعية مباشرة من جانب وحدة الحكومة العامة بوصفها رب العمل إلى وحدة ثانية تابعة للحكومة العامة، وهي عادة صندوق الضمان الاجتماعي. ولا تحذف هذه المعاملات عند توحيد البيانات لأن مسارها قد تغير، على النحو المبين في الفقرة ٣–٢٠ بالفصل الثالث، أولا إلى العاملين ثم من العاملين إلى برامج التأمين الاجتماعي.

٦–١٧ *مساهمات اجتماعية فعلية [GFS]* (٢١٢١): تتألف هذه الفئة من مساهمات مستحقة الدفع إلى مشروعات التأمين أو صناديق الضمان الاجتماعي أو وحدات مؤسسية أخرى مسؤولة عن إدارة وتسيير برامج التأمين الاجتماعي، بما في ذلك وحدات الحكومة العامة التي تدير صناديق معاشات تقاعد غير مستقلة.

٦–١٨ *مساهمات اجتماعية محتسبة [GFS]* (٢١٢٢): تقدم بعض الحكومات منافع اجتماعية بصورة مباشرة إلى موظفيها الحاليين أو السابقين أو من يعولون من مواردها الخاصة دون إشراك مشروع تأمين أو صندوق معاشات تقاعد مستقل أو غير مستقل. وفي هذه الحالة يجب احتساب مساهمات اجتماعية مساوية في قيمتها لمقدار المساهمات الاجتماعية التي تلزم لضمان الحق الفعلي في المنافع.

٢– استخدام السلع والخدمات (٢٢)

٦–١٩ تتألف هذه الفئة من سلع وخدمات مستخدمة في إنتاج سلع وخدمات سوقية وغير سوقية – باستثناء تكوين رأس المال للحساب الذاتي – زائدا السلع المشتراة بغرض إعادة البيع

ناقصا صافي التغير في مخزونات العمل قيد الإنجاز، والسلع التامة الصنع، والسلع المقتناة لإعادة بيعها.[٣] وقد تقوم وحدات الحكومة العامة بعدد من المعاملات في سلع وخدمات غير مصنفة كاستخدام سلع وخدمات. وعلى وجه الخصوص:

- تصنف السلع المشتراة للاستخدام كأصول ثابتة أو نفائس أو للاستخدام في تكوين رأس المال للحساب الذاتي كاقتناء أصول ثابتة أو نفائس. وتعامل النفقات على السلع المعمرة رخيصة الثمن، مثل المعدات اليدوية، كاستخدام لسلع وخدمات عندما تتم تلك النفقات بصورة منتظمة وبمبالغ صغيرة مقارنة بالنفقات على الآلات والمعدات.

- تصنف السلع والخدمات المشتراة لزيادة مخزونات الأرصدة الاستراتيجية أو مخزونات المواد الخام والإمدادات كتغيرات *في المخزونات*، وهو نوع من اقتناء الأصول غير المالية (راجع الفصل الثامن).

- تصنف السلع والخدمات المستخدمة كتعويضات عينية للعاملين ضمن فئة *تعويضات العاملين* (٢١).

- تصنف السلع والخدمات المشتراة والمحولة عينا من جانب وحدة الحكومة العامة المعنية، دون أن تستخدمها تلك الوحدة في عملية إنتاجية، كمدفوعات تحويلات مثل *الإعانات* (٢٥) أو *المنح* (٢٦) أو *المنافع الاجتماعية* (٢٧) أو *مصروفات أخرى* (٢٨) وذلك حسب سبب التحويل.

- تصنف المبالغ المردودة من وحدة الحكومة العامة إلى الأسر عن مشتريات سلع وخدمات مرتبطة ببرامج المساعدة الاجتماعية أو التأمين الاجتماعي ضمن فئة *منافع اجتماعية* (٢٧).

٦–٢٠ ينبغي قيد الرسوم المحصلة عن سلع وخدمات تقدمها وحدات الحكومة العامة، كالسلع والخدمات المقدمة لأنواع معينة من المنافع الاجتماعية أو المنح، كإيرادات وليس خصمها من المصروفات.

٦–٢١ يتم قيد قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج عندما تستخدم تلك السلع أو الخدمات بالفعل وليس عند شرائها. ومن الناحية العملية، يتوافق التوقيتان في حالة مدخلات الخدمات وليس في حالة السلع، والتي يمكن الحصول عليها قبل وقت من استخدامها. وتسجل قيمة السلع المشتراة والمقتناة بغرض إعادة بيعها كاستخدام سلع وخدمات عند بيعها. وتسجل مبيعات السلع المشتراة والمقتناة باعتبارها أرصدة استراتيجية كتصرف في أصول غير مالية وليس كإيرادات مبيعات. ولذلك لا يكون لتلك المعاملة أثر على استخدام السلع والخدمات.

٦–٢٢ من الناحية العملية، لا تقوم الوحدات عادة بقيد الاستخدام الفعلي للسلع في الإنتاج مباشرة، بل تمسك سجلات لمشتريات المواد الخام والإمدادات المراد استخدامها كمدخلات وتمسك أيضا سجلات لأي تغيرات في كميات السلع المحتفظ بها كمخزونات. ومن الممكن عندئذ وضع تقدير لاستخدام السلع والخدمات خلال فترة محاسبية معينة عن طريق طرح قيمة التغيرات في مخزونات المواد الخام والإمدادات من قيمة ما تم من مشتريات.

٦–٢٣ تشكل السلع والخدمات المستهلكة في صيانة وإصلاح الأصول الثابتة استخداما لسلع وخدمات. وتعامل معاملة اقتناء الأصول الثابتة التجديدات الكبيرة وإعادة إنشاء أو توسيع الأصول الثابتة القائمة. ويتم تمييز عمليات الصيانة والإصلاح بالخاصيتين التاليتين: (أ) أنهما أنشطة يلتزم ملاك أو مستخدمو الأصول الثابتة بالقيام بها بصورة دورية لكي يتمكنوا من استخدام تلك الأصول طوال عمرها الاقتصادي المتوقع، (ب) أن هذه العمليات لا تغير الأصل الثابت المعني أو أداءه، بل تقتصر على الحفاظ عليه في حالة تشغيلية جيدة أو تعيده عند تعطله إلى حالته السابقة. وعلى عكس ذلك، يتم تمييز التحسينات الكبيرة في الأصول الثابتة بالخاصيتين التاليتين: (أ) أن قرار تجديد أو إعادة بناء أو توسيع أصل ثابت يعد قرارا استثماريا مقصودا يمكن اتخاذه في أي وقت ولا تمليه حالة الأصل المعني، (ب) أن عمليات التجديد أو التوسيع تؤدي إلى تحسين أداء الأصول الثابتة القائمة أو زيادة طاقتها أو إلى إطالة عمره الاقتصادي المتوقع بدرجة كبيرة.

٦–٢٤ تعامل السلع والخدمات المستخدمة في البحوث والتطوير، وتدريب العاملين، وبحوث السوق، والأنشطة المشابهة كاستخدام سلع وخدمات وليس اقتناء أصول ثابتة غير منظورة حتى إن كان بعضها قد يحقق منافع لمدة تزيد على عام واحد.

٦–٢٥ تدرج المواد الخام الموجهة لإنتاج العملة الوطنية المعدنية أو الورقية أو المبالغ المستحقة الدفع إلى متعهدين لإنتاج العملة كاستخدام لسلع وخدمات. ويعد إصدار العملة المعدنية أو الورقية معاملة مالية لا تنطوي على إيرادات أو مصروفات.

٦–٢٦ يشتمل استخدام السلع والخدمات على مشتريات الأسلحة (كالصواريخ والقذائف والرؤوس الحربية ذات الصلة) والمعدات المستخدمة لإطلاق تلك الأسلحة (كقاذفات الصواريخ

---

[٣] يرتبط استخدام السلع والخدمات ارتباطا وثيقا بالاستهلاك الوسيط في *نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣*. ويرد في الملحق الثالث شرح للعلاقة بين هذين المفهومين.

والسفن الحربية والغواصات والدبابات). وتعامل مشتريات البنود التي يمكن أن تستخدم للأغراض المدنية بنفس الطريقة التي تستخدم بها للأغراض العسكرية، مثل المطارات وأحواض السفن والكليات والمستشفيات والمعدات المكتبية العسكرية، كاقتناء أصول ثابتة. غير أن الأسلحة أو العربات المدرعة المشتراة للشرطة وخدمات الأمن الداخلي تعامل كاقتناء لأصول ثابتة رغم معاملة نفقات القوات المسلحة على نفس أنواع المعدات كاستخدام سلع وخدمات.

٦–٢٧ يمكن معاملة السلع والخدمات التي تشتريها الوحدات الحكومية ويستهلكها العاملون بها كاستخدام سلع وخدمات أو تعويضات عاملين عينية، وذلك حسب الغرض المتحقق منها. وبوجه عام، عندما يكون لزاما على العاملين استخدام تلك السلع أو الخدمات ليتمكنوا من أداء أعمالهم، فإن ذلك يشكل استخدام سلع وخدمات. ومن ناحية أخرى، عندما يستخدم العاملون تلك السلع أو الخدمات في أوقات فراغهم وحسب تقديرهم لغرض الإشباع المباشر لحاجاتهم أو رغباتهم، فإن ذلك يشكل تعويضات للعاملين. وتعامل الأنواع التالية من السلع والخدمات المقدمة إلى العاملين كاستخدام سلع وخدمات: (أ) الأدوات أو المعدات المستخدمة بشكل حصري أو رئيسي في العمل، (ب) الملابس أو الأحذية التي يرتديها العاملون بشكل حصري أو رئيسي في العمل، مثل الملابس الواقية أو بِدل العمال (overalls) أو الزي الموحد، (ج) خدمات الإسكان في مكان العمل التي لا يمكن لأسر العاملين استخدامها، مثل الثكنات العسكرية والقمرات والمهاجع والأكواخ، (د) الوجبات أو المشروبات الخاصة التي تستلزمها ظروف عمل استثنائية، والوجبات أو المشروبات المقدمة إلى العسكريين وغيرهم أثناء وجودهم في الخدمة الفعلية، (هـ) خدمات النقل والفنادق المقدمة للعاملين أثناء السفر في مهمة خاصة بالعمل، (و) مرافق تبديل الملابس والمغاسل والحمامات التي تستلزمها طبيعة العمل، (ز) مرافق الإسعافات الأولية، أو الفحوص الطبية، أو غيرها من الفحوص الصحية اللازمة بسبب طبيعة العمل. وقد يكون العاملون مسؤولين أحيانا عن شراء أنواع السلع والخدمات المذكورة أعلاه على أن يرد لهم رب العمل بعد ذلك ما ينفقونه على ذلك، وتعامل هذه المبالغ المردودة كاستخدام سلع وخدمات وليس كأجور ورواتب.

٦–٢٨ تعامل كمنح (٢٦) جميع تحويلات السلع والخدمات إلى حكومات أخرى أو إلى منظمات دولية بخلاف السلع والخدمات التي تنتجها الوحدة الحكومية المانحة. وقد تستتبع تلك المنح تحويل أصول ثابتة مملوكة للحكومة، أو تحويل سلع مقتناة كمخزونات، أو إنشاء أصول ثابتة، أو شراء أصول ثابتة أو سلع وخدمات وتحويلها في نفس الوقت إلى الاستهلاك الجاري. ومن أمثلة ذلك تحويلات الأغذية والملابس والبطانيات والأدوية كمعونة طوارئ بعد الكوارث الطبيعية، وتحويلات الآلات والمعدات الأخرى، وإقامة مبان أو إنشاءات أخرى بشكل مباشر، وتحويلات جميع أنواع المعدات العسكرية. وتدرج السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات غير سوقية تستهلكها حكومات أخرى ومنظمات دولية أخرى ضمن فئة استخدام سلع وخدمات. ومن أمثلة ذلك السلع والخدمات المشتراة حتى يتمكن موظفو الحكومة من القيام بعمليات إغاثة في بلد أجنبي بعد وقوع كارثة طبيعية.

٦–٢٩ تشمل فئة استخدام سلع وخدمات جميع ما تستهلكه إحدى وحدات الحكومة العامة من السلع والخدمات لإنتاج سلع وخدمات غير سوقية توزع إما كمنافع اجتماعية عينية أو توزع على الأسر في ظروف خاصة، كأن يكون ذلك في أعقاب كارثة طبيعية. ويمكن توزيع تلك المنافع الاجتماعية من خلال برامج الضمان الاجتماعي، أو برامج التأمين الاجتماعي المدارة لصالح موظفي الحكومة أو من يعولون أو ورثتهم، أو برامج المساعدة الاجتماعية. ومن الأنواع الشائعة للمنافع الاجتماعية التي يرجح أن تنتجها وحدات الحكومة العامة وتوزع عينا نوع يرتبط بالرعاية الصحية، مثل العلاج الطبي وعلاج الأسنان والجراحة والإقامة بالمستشفيات والرعاية المنزلية والخدمات المشابهة. وتشتمل المنافع المقدمة لموظفي الحكومة ومن يعولون عادة على خدمات طبية عامة غير مرتبطة بعمل الموظف، وخدمات بيوت النقاهة والتقاعد، وخدمات التعليم، واستخدام مرافق الترفيه أو العطلات. وينبغي أن تخصم من المصروفات على استخدام سلع وخدمات أي مدفوعات رمزية تؤديها الأسر في هذا الشأن.

٦–٣٠ تصنف السلع والخدمات التي لم تنتجها الوحدة الحكومية المانحة، ولكنها توزع كمنافع اجتماعية عينية أو توزع على الأسر في ظروف معينة، *كمنافع اجتماعية* (٢٧) وليس كاستخدام سلع وخدمات. وتشمل تلك التوزيعات تحويلات السلع المقتناة كمخزونات، وشراء سلع وخدمات من منتجين سوقيين وتحويلها في نفس الوقت، ورد النفقات التي تتحملها الأسر على سلع أو خدمات معينة، كالنفقات على الأدوية والعلاج الطبي أو علاج الأسنان، وفواتير المستشفيات وفواتير اختصاصيي قياس البصر.

٦–٣١ تشمل فئة استخدام سلع وخدمات المدفوعات الخاصة بإيجارات الأصول المنتَجة، لا سيما المباني ومعدات النقل والآلات. وتصنف المدفوعات المتعلقة بريع أصول غير منتجَة تتوافر طبيعيا مثل الأراضي تحت فئة ريع (٢٨١٤). وينشأ اختلاف المعاملة لأن مؤجري الأصول المنتَجة يقومون بعملية إنتاج يقدمون عن طريقها خدمات للمستأجرين، مثل الاحتفاظ

بمخزونات من أصول ثابتة متاحة للتأجير بإشعار قصير وإصلاح وصيانة الأصول المؤجرة. غير أن ما يقوم به ملاك الأراضي والأصول غير المنتَجة الأخرى هو مجرد وضع تلك الأصول تحت تصرف وحدات أخرى، ومن ثم لا يعتبرون قائمين بنشاط إنتاجي.

٦-٣٢ تؤدي وحدات حكومية أحيانا مدفوعات تحويلات وذلك بشراء سلع وخدمات بأسعار تزيد بقدر كبير عن قيمتها السوقية. وكما ورد بيانه بالفقرة ٣-٩ من الفصل الثالث، ينبغي عند معرفة تلك المعاملات تقسيمها إلى شراء سلع وخدمات بقيمتها السوقية الحقيقية ومدفوعات تحويلات تحت الفئة الملائمة.

٣- استهلاك رأس المال الثابت [GFS] (٢٣)

٦-٣٣ استهلاك رأس المال الثابت هو انخفاض قيمة أصول ثابتة تملكها وتستخدمها إحدى وحدات الحكومة العامة خلال فترة محاسبية نتيجة للتدهور المادي، أو التقادم المعتاد، أو التلف العرضي المعتاد،[٤] ويتم تقييم ذلك الاستهلاك بمتوسط أسعار الفترة المعنية. وقد ينحرف استهلاك رأس المال الثابت بدرجة كبيرة عن إهلاك الأصول كما هو مقيد في سجلات الحكومة المالية، والذي يحسب عادة باستخدام التكلفة الأصلية للأصول الثابتة.

٦-٣٤ يعتبر استهلاك رأس المال الثابت مقياسا استشرافيا لأن قيمته تستند إلى أحداث مستقبلية لا إلى أحداث ماضية. وقيمة الأصل الثابت هي القيمة الحالية المخصومة لتيار الإيجارات الذي يمكن لمالك الأصل الثابت توقعه إذا أجره خلال المدة الباقية من عمره الاقتصادي. وتتوقف الإيجارات بدورها على المنافع التي تتوقع الوحدات المعنية الحصول عليها من استخدام الأصل. وبذلك يكون استهلاك رأس المال الثابت هو انخفاض القيمة الحالية لسلسلة الإيجارات المتبقية، مع تقييم الإيجارات بمتوسط أسعار الفترة المعنية. ولا يتأثر مدى الانخفاض بانخفاض المنافع المستمدة من الأصل أو بكفاءته خلال الفترة الجارية فحسب، بل يتأثر أيضا بتقصير عمره الاقتصادي والمعدل المتوقع لهبوط كفاءته خلال المدة المتبقية من عمره الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، يجب استبعاد التغيرات في سعر الأصل من استهلاك رأس المال الثابت. ويتم قيد تغيرات السعر كمكاسب حيازة على النحو المبين في الفصل العاشر.

٦-٣٥ يقدر استهلاك رأس المال الثابت عن جميع الأصول الثابتة المنظورة وغير المنظورة، بما في ذلك أصول البنية التحتية، والتحسينات الكبيرة في الأراضي، وتكاليف نقل الملكية المتحملة في اقتناء النفائس والأصول غير المُنتَجة. ورغم ما قد يبدو من أن العمر الاقتصادي لبعض الأصول الثابتة مثل الطرق أو خطوط السكك الحديدية يمتد إلى ما لا نهاية إذا تمت صيانتها بشكل ملائم، فإن قيمتها قد تهبط بسبب انخفاض الطلب على خدماتها نتيجة التقدم الفني وظهور بدائل. وتتحول أصول ثابتة عديدة إلى خردة أو تزال نهائيا لمجرد تقادمها. ونتيجة لذلك يجب أن يشمل استهلاك رأسمال ثابت استقطاعا للتقادم المتوقع.

٦-٣٦ إذا اشتغلت وحدة من وحدات الحكومة العامة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي، فإن فئة المصروفات هذه لا تشمل استهلاك رأس المال الثابت المتعلق بأصول ثابتة تستخدم في عملية الإنتاج تلك. وكما جاء في الأقسام السابقة التي تناولت تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات، تصنف تكلفة تكوين رأس المال للحساب الذاتي، بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت، كاقتناء أصول ثابتة.

٦-٣٧ يستبعد من استهلاك رأس المال الثابت أيضا فقدان القيمة عندما تدمر الأصول الثابتة بسبب أعمال الحرب والكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث الاستثنائية. وبالمثل تستبعد أيضا الخسائر الراجعة إلى التطورات التكنولوجية غير المتوقعة التي قد تقصر إلى حد كبير العمر الاقتصادي لأصول ثابتة قائمة ونفاد أو تدهور أصول غير مُنتَجة كالأرض والأصول الجوفية. وتعامل هذه الأحداث كتدفقات اقتصادية أخرى، كما هو مبين في الفصل العاشر.

٦-٣٨ لحساب استهلاك رأس المال الثابت، يجب إعادة تقييم الأصول الثابتة المشتراة في الماضي والتي ما زالت مستخدمة بمتوسط أسعار الفترة الجارية مع وضع افتراضات بشأن العمر الاقتصادي المتبقي لكل أصل والمعدل المتوقع لتناقص كفاءته. وتعتبر أنماط الهبوط الخطية ذات القيمة المتساوية أو أنماط الهبوط الهندسية ذات القيمة المتزايدة، أو مزيج من الاثنين بشكل

---

[٤] مفهوم استهلاك رأس المال الثابت مطابق للمفهوم المستخدم في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣. وقد تختلف تغطية مصروفات استهلاك رأس المال الثابت عن المبلغ المسجل في حساب الإنتاج بنظام *الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ بسبب معاملة نظام إحصاءات مالية الحكومة لتكوين رأس المال للحساب الذاتي. وعند إنتاج أصول غير مالية للحساب الذاتي، يسجل قدر من استهلاك رأس المال الثابت في نظام إحصاءات مالية الحكومة كاقتناء أصول ثابتة وليس كمصروفات (راجع الفقرة ٦-٣٦). ويرد وصف لاستهلاك رأس المال الثابت في الفقرات من ٦-١٧٩ إلى ٦-٢٠٣ في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣.

أو آخر، هي الأنماط المفترضة في معظم الحالات.[٥] وربما أمكن في حالات محدودة تقدير استهلاك رأس المال الثابت من مشاهدات إحصائية لأسعار الأصول المستعملة السائدة في الأسواق.

٤- الفائدة [GFS] (٢٤)

٦-٣٩ تكون الفائدة مستحقة الدفع على الوحدات التي تتحمل أنواعا معينة من الخصوم، وهي الودائع، والأوراق المالية عدا الأسهم، والقروض، والحسابات المدينة.[٦] وتنشأ تلك الخصوم عندما تقترض وحدة من وحدات الحكومة العامة أموالا من وحدة أخرى. والفائدة هي المصروفات التي تتحملها وحدة الحكومة العامة (المدين) عن استخدام أصل الدين القائم، وهو القيمة الاقتصادية التي قدمها الدائن.

٦-٤٠ تستحق مصروفات الفائدة بصورة مستمرة طوال فترة وجود الخصوم. وقد يتم إثبات السعر الذي تُستحق به الفائدة كنسبة مئوية من أصل الدين المستحق في كل فترة زمنية، أو مبلغ من المال محدد سلفا، أو مبلغ متغير من المال يعتمد على مؤشر محدد، أو مزيج من هذه الأساليب. ولا تدفع الفائدة عادة حتى تستحق المصروفات. وبعبارة أخرى، إذا كانت الفائدة على القرض تدفع شهريا، فإن المبلغ المدفوع هو عادة المصروفات المستحقة خلال الشهر السابق. وإلى أن يتم الدفع، يتزايد مجموع الخصوم القائمة على المدين للدائن بمقدار مصروفات الفائدة الناشئة غير المدفوعة. لذلك فإن ما يشار إليه عادة بمدفوعات الفائدة هو تخفيضات في الخصوم القائمة على المدين، والتي نشأ جزء منها عن مصروفات الفائدة الناشئة بالفعل.

٦-٤١ يوصي هذا الدليل بإضافة الفائدة المستحقة غير المدفوعة إلى المبلغ الأصلي للأداة الأساسية. وبعبارة أخرى، يزداد المبلغ الأصلي للسند الحكومي مع استحقاق الفائدة عليه. غير أنه من المسلم به أنه ربما كان من الضروري أن تتبع الفائدة المستحقة على الودائع والقروض ما يكون مطبقا من ممارسات في البلد المعني وأن تصنف تحت فئة الحسابات المدينة.

٦-٤٢ باستثناء حالة الأوراق المالية المربوطة بمؤشر، بما في ذلك الأذون ذات السعر المعوم، يتحدد سعر استحقاق الفائدة عند إبرام العقد واقتراض الأموال.[٧] وفي أبسط الحالات، يتم اقتراض مبلغ من المال، وتسدد مدفوعات دورية تساوي مصروفات الفائدة الناشئة خلال الفترة السابقة، ويدفع في نهاية العقد الجزء النهائي من الفائدة مع المبلغ الأصلي المُقترَض. ويكون مبلغ مصروفات الفائدة الناشئة في كل فترة مساويا لسعر الفائدة المثبت في العقد مضروبا في المبلغ المُقترَض. ومع مرور كل فترة، يزداد مبلغ أصل الدين القائم مع نشوء مصروفات الفائدة. وفي نهاية الفترة، تؤدي المدفوعات إلى خفض أصل القرض إلى المبلغ المُقترَض في بادئ الأمر. وما لم تتوافق نهاية الفترة المحاسبية مع المدفوعات الدورية، فإن مجموع الخصوم في نهاية الفترة سوف يشمل بعض الفائدة التي نشأت ولم تدفع بعد.

٦-٤٣ هناك بعض الأدوات المالية، مثل الأذون والسندات بدون قسائم التي لا يلتزم المدين بموجبها بأداء أي مدفوعات إلى الدائن حتى يحين ميعاد استحقاق الخصوم. وهذا يعني في الواقع أنه لا يتوجب دفع فائدة حتى يحين ميعاد استحقاق الخصوم، وعند ذلك يتم إبراء ذمة المدين بمبلغ يدفع مرة واحدة يغطي المبلغ المقترض أصلا والفائدة المستحقة والمتراكمة على مدى عمر الخصوم. وتعتبر الأدوات من هذا النوع أدوات مخصومة لأن المبلغ الأصلي المقترض في البداية يقل عن المبلغ المستحق السداد، والفرق بين المبلغ المسدد في نهاية العقد والمبلغ المقترض أصلا هو الفائدة التي يجب أن توزع على الفترات المحاسبية الممتدة بين بداية العقد ونهايته. وتعامل الفائدة المستحقة في كل فترة كما لو كان المدين قد سددها ثم اقترضها كمبلغ إضافي بمقدار الخصوم ذاتها. وبذلك يتم قيد مصروفات الفائدة والزيادة في الخصوم في كل فترة. وإذا امتد وجود الخصوم إلى أكثر من فترة محاسبية، فإن هناك عدة طرق لتوزيع مجموع مبلغ الفائدة على الفترات المعنية. ومن أكثر الطرق شيوعا وأبسطها افتراض ثبات سعر الفائدة طوال مدة العقد.

٦-٤٤ هناك حالة أكثر تشابكا بعض الشيء تتمثل في وجود أداة مخصومة تتطلب أيضا مدفوعات دورية. وفي مثل هذه الحالة تكون مصروفات الفائدة هي مقدار الدخل النقدي المستحق الدفع بصورة دورية زائدا مقدار الفائدة المستحقة في كل فترة والذي يعزى إلى الفرق بين سعر استرداد القيمة وسعر الإصدار. وهنا أيضا نجد أكثر الافتراضات شيوعا هو أن سعر الفائدة ثابت طوال مدة العقد. وسعر الفائدة هذا هو السعر الذي يجعل مجموع كل المدفوعات المستقبلية مساويا للمبلغ المقترض في البداية عندما تخصم المدفوعات المستقبلية بسعر الفائدة.

---

[٥] ترد مناقشة مستفيضة لأساليب تقدير استهلاك رأس المال الثابت في دراسة (Organisation for Economic Co-operation and Development, Measuring Capital-OECD Manual: Measurement of Capital Stocks, Consumption of Fixed Capital and Capital Services (Paris 2001)).

[٦] يرد تعريف الأصول المالية وتصنيفها في الفصل السابع.

[٧] يرد في الفقرات من ٦-٤٨ إلى ٦-٥٠ شرح لرأي بديل بشأن حساب الفائدة.

٦-٤٥ تصدر الأوراق المالية عدا الأسهم في بعض الحالات بعلاوة وليس بخصم. وأسلوب تحديد مصروفات الفائدة مطابق لما يتم في حالة الأداة المخصومة فيما عدا أن العلاوة (الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار) تعامل كمصروفات فائدة سالبة.

٦-٤٦ يتم وضع هيكل القروض عادة بحيث يتألف من مدفوعات دورية تتضمن مدفوعات سداد الفائدة والمبلغ الأصلي. وإذا زادت المدفوعات الدورية عن الفائدة المستحقة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أصل القرض. وبمرور الوقت، تقل حصة المدفوعات المخصصة لدفع الفائدة المستحقة وتزيد الحصة المخصصة لتخفيض المبلغ الأصلي.

٦-٤٧ الأوراق المالية المربوطة بمؤشر هي أدوات مالية ترتبط فيها مبالغ المدفوعات الدورية و/أو المبلغ الأصلي القائم بمؤشر أسعار أو بمؤشر أسعار صرف. وعندما تكون المدفوعات الدورية مربوطة بمؤشر، كما هي الحال بالنسبة للأذون ذات أسعار الفائدة المعومة، تعامل المبالغ الكاملة لتلك المدفوعات كفائدة. وعندما تكون قيمة الأصل مربوطة بمؤشر، يعامل الفرق بين سعر الاسترداد في آخر الأمر وسعر الإصدار كفائدة تستحق على مدى عمر الأصل المعني مثلما تعامل الورقة المالية المخصومة ذات سعر الاسترداد المحدد مسبقا. ويمكن في الواقع العملي معاملة التغير في قيمة المبلغ الأصلي القائم بين بداية فترة محاسبية معينة ونهايتها والناتج عن التغير في المؤشر ذي الصلة باعتباره فائدة مستحقة في تلك الفترة بالإضافة إلى أي فائدة مستحقة الدفع خلالها. وأسوة بالأدوات المخصومة، تعامل الفائدة التي تستحق نتيجة للتأشير كما لو كان المدين يسددها ثم يقترضها كمبلغ إضافي لنفس الخصوم.

٦-٤٨ يوجد في بعض الحالات ترابط بين قيمة الخصوم المعنية وسعر الفائدة الجاري في السوق. وعندما تكون التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية تدفقات ثابتة، تكون القيمة السوقية للأداة هي مجموع التدفقات المستقبلية مخصومة بسعر الفائدة الجاري في السوق. ومن أمثلة ذلك السند الذي ترتبط به مدفوعات نقدية دورية ثابتة وسداد نهائي للمبلغ الأصلي عند استحقاق السند. فإذا ارتفع سعر الفائدة السوقي، تنخفض القيمة السوقية للسند لأن التدفقات النقدية المستقبلية تكون مخصومة بمقدار أكبر. ولذلك، عندما يتغير سعر الفائدة الجاري في السوق يحدث مكسب أو خسارة حيازة في العديد من الأصول المالية والخصوم. كذلك فإن تغير أسعار الفائدة يثير مسألة كيفية تحديد مصروفات الفائدة من تلك النقطة فصاعدا.

٦-٤٩ هناك ثلاث طرق عامة ممكنة يشار إليها باسم منهج المدين، ومنهج الدائن، ومنهج الاقتناء. ويفترض منهج المدين أن مصروفات الفائدة تتحدد عن عمر الأداة المالية الكامل عندما تنشأ، إلا فيما يتعلق بالتغيرات في الأوراق المالية المربوطة بمؤشر. فإذا تغيرت أسعار الفائدة، كأن ترتفع على سبيل المثال، فإن القيمة السوقية للأداة المعنية سوف تتغير، وهي في هذه الحالة تنخفض. ويعامل الانخفاض في خصوم المدين كمكاسب حيازة. أما إذا لم تحدث أي تغيرات أخرى في سعر الفائدة، فإن القيمة السوقية للأداة سوف تزداد تدريجيا طوال الفترة المتبقية من العقد حتى تعادل عند الاستحقاق المبلغ الذي يلتزم المدين بسداده. وتعامل تلك الزيادات في القيمة السوقية كخسائر حيازة. ومن المفهوم بوجه عام أن منهج المدين هو المنهج المعتمد في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ وهو الأسلوب المتبع في هذا الدليل.

٦-٥٠ ويفترض في حالة منهج الدائن أن مصروفات الفائدة المستقبلية يعاد حسابها عند حدوث كل تغير في سعر الفائدة. وباستخدام نفس المثال، فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأداة ويتحقق بذلك مكسب حيازة للمدين. وعند هذه النقطة، تعامل الأداة كأداة جديدة صدرت بخصم. وإذا لم تحدث أي تغيرات أخرى في سعر الفائدة، تعامل الزيادات التدريجية في القيمة السوقية للأداة طوال الفترة المتبقية كمصروفات فائدة. أما منهج الاقتناء فهو نفس منهج المدين فيما عدا أن تغيرات سعر الفائدة تسجل عندما يحدث تغير في ملكية الأداة، وهو ما يحدث عادة من تداولها في سوق ثانوية.

٦-٥١ تختلف مصروفات الفائدة المستحقة الدفع للوسطاء الماليين المسجلة في هذا الدليل عن المبلغ المسجل في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ . ويحدد الوسيط المالي أسعار الفائدة للمودعين والمقترضين عند مستويات توفر له هامشا يكفي لتغطية تكلفة تقديم خدماته للمودعين والمقترضين دون أن يتقاضى رسوما صريحة. ومن ناحية المفهوم، ينبغي معالجة قيمة الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليون لوحدة الحكومة العامة المقترضة كمصروفات استخدام سلع وخدمات. ولإتمام تلك المعالجة، يجب تخفيض مصروفات الفائدة الفعلية المستحقة الدفع إلى الوسطاء الماليين بقيمة تلك الخدمات. غير أنه لا يمكن لمعدي بيانات الحسابات القومية تقدير قيمة الخدمات المالية إلا بصورة غير مباشرة لأنه يلزم توافر بيانات عن جميع المودعين والمقترضين المتعاملين مع الوسطاء الماليين. وذلك لا يوصي هذا الدليل بإجراء أي تعديلات لمراعاة الخدمات المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.

٦–٥٢ قد تؤدي الوحدات الحكومية مدفوعات فائدة على قروض وخصوم أخرى مغلة للفائدة إلى وحدات أخرى تتصرف كضامن لها. ولا ينبغي تصنيف تلك المدفوعات كفائدة إلى أن تتحمل الوحدة الحكومية الدين. وإذا لم تكن الوحدة الحكومية قد تحملت الدين، تكون هناك معاملتان محتملتان. أولا، إذا لم تتلق الوحدة الحكومية مطالبة مالية على الوحدة الأخرى أو إذا تلقت مطالبة مالية لا يرجح دفعها، فإنه ينبغي قيد المعاملة عندئذ *كإعانة مالية* (٢٥) إذا كانت الوحدة الأخرى شركة، أو كمنحة (٢٦) إذا كانت الوحدة الأخرى وحدة أخرى من وحدات الحكومة العامة، أو كمصروفات *أخرى* (٢٨) إذا كانت الوحدة الأخرى أسرة أو مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر. أما إذا تلقت الوحدة الحكومية مطالبة مالية على الوحدة الأخرى بالمبلغ المدفوع وكان من المرجح دفع المطالبة، فإنه ينبغي عندئذ أن تسجل الوحدة الحكومية تلك المعاملة كاقتناء أصل مالي.[٨]

٦–٥٣ كانت المدفوعات المتعلقة بمشتقات مالية معينة تعامل كمصروفات فائدة في النسخة الأصلية المنشورة من *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ . وقد عدل *النظام* بعد ذلك بحيث لم تعد المدفوعات المتعلقة بالمشتقات المالية تعتبر في عداد الفائدة، ويتبع هذا الدليل ذلك التعديل.[٩]

٦–٥٤ وفقا لما جاء في الفصل الخامس، تعامل الوحدة الحكومية المتلقية للضرائب ما يتم ربطه من فائدة على الدفع المتأخر للضرائب، أو الفائدة المرتبطة على نحو آخر بانتهاك الأنظمة الضريبية، كإيرادات ضريبية. أما إذا كانت هذه الفائدة مدفوعة من وحدة من وحدات الحكومة العامة، فإنها تصنف عندئذ كمدفوعات ضريبية، تحت مصروفات *متنوعة أخرى* (٢٨٢).

٦–٥٥ يقسم مجموع الفائدة المستحقة الدفع تقسيما فرعيا إلى *فائدة مستحقة الدفع إلى* غير مقيمين (٢٤١)، *وفائدة مستحقة الدفع إلى* مقيمين *بخلاف الحكومة العامة* (٢٤٢)، *وفائدة مستحقة الدفع إلى وحدات أخرى للحكومة العامة* (٢٤٣). ولا يلزم توافر بيانات الفائدة المستحقة الدفع إلى وحدات أخرى للحكومة العامة إلا في حالة إعداد إحصاءات عن قطاع فرعي لقطاع الحكومة العامة. وفي غير ذلك من الحالات، تحذف مثل هذه المعاملات بأكملها عند توحيد البيانات.

٥– الإعانات (٢٥)

٦–٥٦ الإعانات هي مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وقد تصمم الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج، أو على الأسعار التي تباع بها المخرجات، أو على مكافآت تلك المشروعات.

٦–٥٧ تدفع الإعانات إلى المنتجين وليس إلى المستهلك النهائي، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط وليست تحويلات رأسمالية. والتحويلات التي تقدمها الوحدات الحكومية مباشرة إلى الأسر بوصفها وحدات استهلاكية، ومعظم التحويلات المقدمة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر، تعامل على أنها إما *منافع اجتماعية* (٢٧) أو *مصروفات أخرى* متنوعة (٢٨٢)، وذلك حسب سبب الدفع. وتدرج معظم التحويلات إلى وحدات الحكومة العامة تحت *المنح* (٢٦).[١٠] وتدرج المدفوعات المقدمة إلى المشروعات لتمويل تكوين رأسمالها، أو لتعويضها عن تلف في أصولها غير المالية، أو لتغطية عجوزات تشغيلية كبيرة متراكمة على مدى سنتين أو أكثر تحت *مصروفات رأسمالية أخرى* متنوعة (٢٨٢٢).

٦–٥٨ يمكن دفع إعانات على منتجات معينة أو على الإنتاج بصورة عامة. وتدفع الإعانة على المنتج لكل وحدة من السلعة أو الخدمة. وقد تكون الإعانة مبلغا محددا من المال لكل وحدة من كمية سلعة أو خدمة ما، أو قد يتم حسابها حسب القيمة كنسبة مئوية معينة من سعر الوحدة. ويمكن أيضا حساب الإعانة باعتبارها الفرق بين سعر مستهدف معين وسعر السوق الذي يدفعه المشتري فعلا. وتصبح الإعانة على منتج ما مستحقة الدفع عادة عند إنتاج السلعة أو الخدمة، أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع أيضا في ظروف أخرى، مثل وقت تحويل السلعة أو تأجيرها أو تسليمها أو استخدامها للاستهلاك الذاتي أو لتكوين رأس المال للحساب الذاتي.

٦–٥٩ تتألف الإعانات على الإنتاج من إعانات تحصل عليها المشروعات نتيجة قيامها بالإنتاج ولكنها ليست مرتبطة بمنتجات معينة. وتندرج ضمنها الإعانات على مجموع الرواتب والأجور أو القوى العاملة التي تدفع على مجموع فاتورة الأجور والرواتب أو حجم القوى العاملة الكلية أو على توظيف فئات معينة من الأشخاص، والإعانات لتخفيض التلوث، ومدفوعات الفائدة نيابة عن شركات.

٦–٦٠ تشتمل الإعانات أيضا على التحويلات إلى الشركات العامة وأشباه الشركات العامة لتعويضها عن خسائر تتحملها في أنشطتها الإنتاجية نتيجة لتقاضي أسعار تقل عن متوسط تكلفة

---

[٨] يقدم الملحق الثاني معلومات إضافية عن عمليات الدين.

[٩] International Monetary Fund, *The New International Standards for the Statistical Measurement of Financial Derivatives: Changes to the Text of the 1993 SNA* (Washington, 2000).

[١٠] يمكن في حالات نادرة تصنيف المدفوعات المقدمة إلى وحدات الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر كإعانات مالية. ويجب أن تستند المدفوعات إلى قواعد عامة سارية على جميع المنتجين السوقيين وغير السوقيين. وعلى سبيل المثال، قد تدفع الحكومة إعانة لجميع أرباب العمل الذين يستخدمون أعضاء مهنة معينة أو أفرادا معوقين يعانون من نوع معين من العجز البدني.

الإنتاج لديها كمسألة من مسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقصودة من جانب الحكومة. وإذا كانت تلك الخسائر قد تراكمت على مدى سنتين أو أكثر، تصنف المدفوعات تحت *مصروفات رأسمالية أخرى متنوعة* (٢٨٢٢).

٦-٦١ تصنف الإعانات أولا حسب ما إذا كانت الجهة المتلقية منتجا عاما أو خاصا، ثم حسب ما إذا كان المنتج مشروعا غير مالي أو مشروعا ماليا. والاحتمالات الأربعة في هذا الصدد هي كما يلي: *شركات عامة غير مالية* (٢٥١١)، *وشركات عامة مالية* (٢٥١٢) *ومشروعات خاصة غير مالية* (٢٥٢١) *ومشروعات خاصة مالية* (٢٥٢٢).

٦- المنح (٢٦)

٦-٦٢ المنح هي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى وحدة حكومية أخرى أو إلى منظمة دولية.[١١] وتصنف المنح أولا حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أم رأسمالية.

٦-٦٣ يسجل نظام إحصاءات مالية الحكومة ثلاثة أنواع من متلقي المنح كما يلي: ***منح إلى حكومات أجنبية* (٢٦١)، *ومنح إلى منظمات دولية* (٢٦٢)، *ومنح إلى وحدات أخرى تابعة للحكومة العامة* (٢٦٣)** ولا يلزم توافر بيانات عن فئة المنح المقدمة إلى وحدات أخرى تابعة للحكومة العامة إلا في حالة إعداد إحصاءات عن قطاع فرعي لقطاع الحكومة العامة. وفي غير ذلك من الحالات، تحذف هذه المعاملات عند توحيد البيانات.

٦-٦٤ المنح الجارية هي المنح المقدمة لأغراض المصروفات الجارية والتي لا تكون مرتبطة أو مشروطة باقتناء الجهة المتلقية أصولا. أما المنح الرأسمالية فتنطوي على اقتناء الجهة المتلقية أصولا، وقد تتكون من تحويل نقدي ينبغي للجهة المتلقية أو يتعين عليها أن تستخدمه في اقتناء أصل أو أصول (بخلاف المخزونات)، أو تحويل أصل (بخلاف المخزونات والنقد)، أو إلغاء خصوم بالاتفاق بين الدائن والمدين، أو تحمل دين وحدة أخرى.[١٢] وإذا كانت هناك شكوك حول طبيعة المنحة، فينبغي أن تصنف كمنحة جارية.[١٣]

٦-٦٥ ينبغي تقييم المنح العينية بأسعار السوق الجارية. وإذا لم تتوافر أسعار السوق، ينبغي أن تكون القيمة هي التكلفة الصريحة التي تم تحملها في تقديم الموارد أو المبالغ التي تحصَّل إذا كانت تلك الموارد قد بيعت.

٦-٦٦ يتم قيد المنح بعد استيفاء كافة متطلبات وشروط تلقيها ونشأة التزام غير مشروط على الوحدة المانحة بشأنها. وقد يصعب تحديد هذا الوقت بسبب وجود عدد كبير ومتنوع من شروط الأهلية المتباينة في قوتها القانونية. ففي بعض الحالات، يكون للجهة المتلقية المحتملة للمنحة مطالبة قانونية عندما تستوفي شروطا معينة، مثل تحمل مصروفات مسبقة لغرض معين أو إصدار تشريع ما. ولا يكون للجهة المتلقية للمنحة في حالات عديدة أي مطالبة أبدا على المانح وينبغي عزو المنحة إلى وقت الدفع.

٧- المنافع الاجتماعية [GFS] (٢٧)

٦-٦٧ تعرَّف المنافع الاجتماعية في مرفق الفصل الثاني بأنها تحويلات نقدية أو عينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة. والخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيرا معاكسا على رفاهية الأسر المعنية إما بأن يفرض أعباء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها. ومن أمثلة المنافع الاجتماعية تقديم الخدمات الطبية، وتعويضات البطالة، ومعاشات الضمان الاجتماعي. وتصنف المنافع الاجتماعية حسب البرامج التي تنظم دفعها، وهي برامج الضمان الاجتماعي، وبرامج المساعدة الاجتماعية وبرامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي.

٦-٦٨ لا تنطبق معالجة المنافع الاجتماعية كمصروفات على جميع المنافع الاجتماعية كما هي معرفة في مرفق الفصل الثاني، إذ تعامل مدفوعات معاشات التقاعد ومنافع التقاعد الأخرى التي تتم عن طريق برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي كانخفاض في الخصوم.[١٤] وتعتبر المنافع الاجتماعية التي تنتجها إحدى وحدات الحكومة العامة وتحولها إلى الأسر معاملات مصروفات ولكنها لا تصنف كمنافع اجتماعية. وبدلا من ذلك، تعتبر مصروفات إنتاج تلك المنافع جزءا من تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت.[١٥] وجميع المنافع الاجتماعية تعد تحويلات جارية ولا يعد أي منها تحويلا رأسماليا.

---

[١١] راجع الحاشية رقم ١٠ التي توضح الاستثناء من ذلك.

[١٢] يشتمل الملحق الثاني على تفاصيل عن إلغاء الدين، وتحمل الدين، وعمليات الدين الحكومي الأخرى.

[١٣] تحديد المنح الرأسمالية ضروري لحساب إجمالي الادخار وصافي الادخار.

[١٤] تعامل مدفوعات منافع التقاعد المؤداة من صناديق معاشات التقاعد المستقلة وغير المستقلة في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ كمدفوعات تحويلات وأيضا كانخفاض خصوم. ويدرج قيد تعديل لإزالة الحساب المزدوج للمدفوعات. وتعتبر المدفوعات التي تؤديها برامج التقاعد غير الممولة مدفوعات تحويلات فقط.

[١٥] عندما تنتج وحدة من وحدات الحكومة العامة سلعا وخدمات توزع كمنافع اجتماعية، تصنف تكلفة إنتاجها، مثل تعويضات العاملين، في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ بنفس طريقة تصنيفها في هذا الدليل. وإضافة إلى ذلك، تدرج قيمة السلع والخدمات المنتجة كمنافع اجتماعية.

٦٩-٦ *منافع الضمان الاجتماعي* (٢٧١) هي منافع اجتماعية مستحقة الدفع نقدا أو عينا من برامج الضمان الاجتماعي إلى الأسر. وتشمل منافع الضمان الاجتماعي النقدية في العادة منافع المرض والعجز وبدلات الولادة وبدلات الأطفال أو الأسرة ومنافع البطالة ومعاشات المتقاعدين ومعاشات ورثتهم والمنافع التي تقدم في حال حدوث وفاة.

٧٠-٦ تتألف منافع الضمان الاجتماعي العينية من سلع وخدمات مشتراة من منتج سوقي نيابة عن الأسر وتعويضات المنافع التي اشترتها الأسر وفق قواعد البرنامج المعني. والمرجح أن تشتمل هذه المنافع عادة على العلاج الطبي وعلاج الأسنان، والعمليات الجراحية، والإقامة بالمستشفيات، والنظارات الطبية أو العدسات اللاصقة، والمنتجات الصيدلانية، والرعاية المنزلية، وسلع أو خدمات مشابهة.

٧١-٦ *منافع المساعدة الاجتماعية* (٢٧٢) هي تحويلات مستحقة الدفع إلى الأسر لتلبية نفس الاحتياجات التي تلبيها منافع التأمين الاجتماعي دون أن تقدم بموجب برامج التأمين الاجتماعي. ويمكن دفع منافع المساعدة الاجتماعية في حالة عدم وجود برامج للتأمين الاجتماعي لتغطية الظروف المعنية، أو في حالة عدم اشتراك أسر معينة في برامج التأمين الاجتماعي القائمة، أو إذا اعتبرت منافع التأمين الاجتماعي غير كافية للوفاء باحتياجات معينة. ولا تشتمل منافع المساعدة الاجتماعية على التحويلات التي تتم لمواجهة أحداث أو ظروف لا تشملها برامج التأمين الاجتماعي في المعتاد مثل الكوارث الطبيعية. وتسجل تلك التحويلات تحت *مصروفات أخرى متنوعة* (٢٨٢). وتتألف منافع المساعدة الاجتماعية العينية من تحويلات إلى الأسر مماثلة في طبيعتها لمنافع الضمان الاجتماعي العينية، وتقدم في نفس الظروف التي تقدم فيها منافع المساعدة الاجتماعية.

٧٢-٦ *المنافع الاجتماعية المقدمة من أرباب العمل* (٢٧٣)، هي منافع اجتماعية نقدية أو عينية تدفعها وحدات حكومية إلى موظفيها أو إلى موظفي وحدات حكومية أخرى مشاركة في البرنامج المعني (أو إلى ورثتهم أو من يعولون ممن يستوفون أهلية الحصول على هذه المدفوعات). والمنافع المقدمة مماثلة لمنافع برامج الضمان الاجتماعي، مثل الاستمرار في دفع الأجور أثناء فترات التغيب عن العمل نتيجة لسوء الحالة الصحية أو الحوادث أو الولادة وما إلى ذلك، وبدلات الأسرة أو التعليم أو غيرها من البدلات، وتعويضات إنهاء الخدمة في حالة الاستغناء عن العمالة الزائدة أو في حالة العجز أو الوفاة نتيجة حادث، والمصروفات الطبية العامة غير المرتبطة بعمل الموظفين، ومصاريف بيوت النقاهة والتقاعد. وتعد النفقات على معاشات التقاعد وغيرها من منافع التقاعد انخفاضا في خصوم وليست مصروفات على منافع اجتماعية.

٨- مصروفات أخرى (٢٨)

أ- *مصروفات على الممتلكات بخلاف الفائدة (٢٨١)*

٧٣-٦ المصروفات على الممتلكات هي المصروفات مستحقة الدفع من وحدة من وحدات الحكومة العامة إلى مالك أصل مالي أو أصل غير منتَج غير منظور عندما تستخدم وحدة الحكومة العامة ذلك الأصل. ومن أنواع المصروفات على الممتلكات الفائدة التي تصنف بالفئة ٢٤. وقد تأخذ المصروفات على الممتلكات بخلاف الفائدة شكل أرباح موزعة، أو مسحوبات من دخل أشباه الشركات، أو مصروفات على الممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين، أو ريع.[١٦] وتنطبق الأرباح الموزعة والمسحوبات من دخل أشباه الشركات على الشركات العامة فقط.

٧٤-٦ *الأرباح الموزعة* (٢٨١١): نظرا لأن الشركات العامة تتلقى موارد في شكل مساهمات في حصص رأس المال من وحدات الحكومة العامة وربما من وحدات أخرى، فإنها قد تدفع أرباحا موزعة إلى تلك الوحدات. وهذه المدفوعات ليست واجبة، إذ يجب أن يعلن مجلس الإدارة أو مديرون آخرون بالشركة المعنية حسب إرادتهم ما يتوجب دفعه كأرباح موزعة. وقد توزع الشركات العامة الأرباح بصورة غير منتظمة وقد لا تسمى صراحة أرباحا موزعة. ومع ذلك، وباستثناء توزيعات الأرباح التي تقوم بها الاحتكارات المالية واحتكارات التصدير أو الاستيراد، تشمل الأرباح الموزعة جميع توزيعات أرباح الشركات العامة إلى حملة أسهمها أو مالكيها.[١٧] وتقيد الأرباح الموزعة إما في تاريخ الإعلان عن وجوب دفعها، أو في تاريخ الدفع إذا لم يصدر إعلان مسبق عنها. وتعتبر المدفوعات الكبيرة والاستثنائية غير المتكررة المستندة إلى الاحتياطيات المتراكمة أو حصيلة الخصخصة ومبيعات أصول أخرى أو مكاسب الحيازة، مسحوبات من رأس المال وليس أرباحا موزعة. راجع الفقرات من ٥-٨٥ إلى ٥-٨٧ في الفصل الخامس.

---

[١٦] في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ تعتبر إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها نوعا من المصروفات على الممتلكات يمكن أن ينطبق على الشركة العامة. وعلى سبيل الإيجاز، يعد مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر شركة عامة يمتلك فيها مستثمر أجنبي واحد على الأقل أسهما تكفي لأن يكون له صوت فعال في إدارتها. وتعامل الزيادة في الإيرادات المحتجزة لمشروع استثمار أجنبي مباشر كما لو كانت قد حولت كشكل من أشكال المصروفات على الممتلكات إلى المستثمرين الأجانب المباشرين بالتناسب مع ملكيتهم في حصص رأسمال المشروع ثم أعيد استثمارها في حصص رأسمال إضافية. ويعامل التحويل المحتسب لتلك الإيرادات المحتجزة باعتباره مصروفات على ممتلكات في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣، لكنه لا يعامل كذلك في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وتسجل تلك الزيادة في قيمة حصة المستثمر الأجنبي المباشر في رأس المال كمكاسب حيازة مثلها في ذلك مثل حصص رأس المال الأخرى (راجع الفصل العاشر). وتؤدي هذه المعالجة المختلفة إلى اختلاف صافي الإقراض/الاقتراض في النظامين. وتصف الفقرات من ٧-١١٩ إلى ٧-١٢٢ في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها.

[١٧] تعامل توزيعات الأرباح من جانب الاحتكارات المالية واحتكارات التصدير والاستيراد كضرائب وتصنف كمصروفات *أخرى* متنوعة (٢٨٢).

٦-٧٥ ***المسحوبات من دخل أشباه الشركات*** **(٢٨١٢):** لا تستطيع أشباه الشركات، بحكم تعريفها، توزيع دخل في شكل أرباح موزعة، ولكن قد يختار المالك سحب جزء من الدخل أو سحب الدخل بأكمله. ومن الناحية النظرية، يعد سحب مثل هذا الدخل معادلا لتوزيع دخل الشركات عن طريق الأرباح الموزعة ويعامل بنفس الطريقة. ويتوقف مقدار الدخل الذي يقرر مالك شبه الشركة سحبه على عوامل أهمها حجم دخلها الصافي. وتقيد جميع هذه المسحوبات في تاريخ حدوث الدفع فعليا. وأسوة بالمتبع في حالة الأرباح الموزعة، لا تشمل المسحوبات من دخل أشباه الشركات مسحوبات الأموال المتحققة من بيع أصول أو التصرف فيها بأي شكل آخر. راجع الفقرتين ٥-٨٨ و٥-٨٩ في الفصل الخامس.

٦-٧٦ ***مصروفات على الممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين [GFS]*** **(٢٨١٣):** قد تكون الشركات العامة مشروعات تأمين، وفي هذه الحالة تحتفظ باحتياطيات فنية في شكل احتياطيات مقابل مخاطر قائمة تتعلق بوثائق التأمين على الحياة، بما في ذلك الاحتياطيات مقابل وثائق التأمين بربح التي تزيد قيمة وثائق التأمين الادخاري بربح أو الوثائق المشابهة عند الاستحقاق، والأقساط المدفوعة مقدما، والاحتياطيات مقابل المطالبات القائمة. وتعتبر الاحتياطيات أصولا لحملة الوثائق أو المستفيدين وخصوما على مشروعات التأمين. وبصورة عامة يعتبر أيضا أي دخل يتم تلقيه من استثمار احتياطيات التأمين الفنية دخلا يعود إلى حملة الوثائق أو المستفيدين وبالتالي يتم قيد مصروفات على ممتلكات ليعكس الزيادة في الخصوم.

٦-٧٧ من الأمور الأقل ترجيحا، أن تقوم وحدات الحكومة العامة بإدارة برنامج للتأمين، ولكن إذا حدث ذلك وإذا احتفظت باحتياطيات منفصلة، فإنه يتم قيد المصروفات على الممتلكات التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين بنفس طريقة قيد تلك المصروفات في حالة الشركة العامة. أما إذا لم تحتفظ وحدة الحكومة العامة باحتياطيات منفصلة، فلا تقيد عندئذ أي مصروفات على ممتلكات، ويقيد التغير في مقدار الخصوم كإعادة تقييم.

٦-٧٨ تعامل برامج التقاعد لموظفي الحكومة ومن يعولون وغيرهم من المستفيدين بطرق مختلفة في المعالجة.[١٨] وتوجد ثلاثة أنواع لبرامج التقاعد الممولة من أرباب العمل، وهي: صناديق معاشات التقاعد المستقلة، وصناديق معاشات التقاعد غير المستقلة، وبرامج التقاعد غير الممولة. وتحتفظ صناديق معاشات التقاعد المستقلة وغير المستقلة باحتياطيات مخصصة لدفع معاشات التقاعد وغيرها من منافع التقاعد إلى موظفي وحدات الحكومة العامة ومن يعولون أو غيرهم من المستفيدين. وتكون على نوعي الصناديق هذين خصوم تساوي القيمة الحالية للمنافع التي يعد بها الصندوق المعني. ولا يحتفظ برنامج التقاعد غير الممول باحتياطيات مخصصة لدفع المنافع، ولكن يكون على وحدة الحكومة العامة التي تدير البرنامج خصوم تعادل القيمة الحالية للمنافع التي يعد بها البرنامج المعني، كما هي الحال في صناديق معاشات التقاعد المستقلة وغير المستقلة. وتعتبر المصروفات على الممتلكات التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين في أنواع البرامج الثلاثة هذه عنصرا من عناصر التغير في الخصوم القائمة على البرنامج المعني.

٦-٧٩ هناك نوعان أساسيان من برامج التقاعد وهما: البرامج ذات المنافع المحددة، والبرامج ذات المساهمات المحددة.[١٩] وتحدد منافع التقاعد المستقبلية في البرنامج ذي المنافع المحددة وفق صيغة ترتبط في المعتاد بمدة خدمة المشترك وراتبه. وتتحدد القيم الاسمية لمنافع التقاعد التي سوف تدفع في المستقبل إكتواريا على أساس تقديرات متغيرات مثل أعمار التقاعد المتوقعة، ومعدلات الوفيات، والتضخم المتوقع، والزيادات المتوقعة في الرواتب. ويمكن بعد ذلك تحويل القيم الاسمية إلى قيم حالية باستخدام سعر خصم ملائم. وبمرور الوقت، يتغير مجموع خصوم برنامج معاشات التقاعد بسبب تلقي مساهمات جديدة ودفع منافع، والتغيرات في الافتراضات الإكتوارية، ومرور الوقت. والمصروفات على الممتلكات التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين تساوي الزيادة في الخصوم الناتجة عن مرور الوقت، والتي تحدث بسبب خصم المنافع المستقبلية على امتداد عدد أقل من الفترات المحاسبية.

٦-٨٠ يضمن رب العمل في البرامج ذات المساهمات المحددة مستوى المساهمات في الصندوق وليس مستوى المنافع. وجميع البرامج ذات المساهمات المحددة هي برامج ممولة، وخصوم البرنامج ذي المساهمات المحددة تساوي القيمة السوقية الجارية لأصول الصندوق. ولذلك فإن المصروفات على الممتلكات التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين هي مجرد دخل ملكية يتم تلقيه من استثمار أصول الصندوق. وتقيد أي مكاسب حيازة على أصول الصندوق كخسائر حيازة مساوية في القيمة عن خصوم الوحدة للمستفيدين.

٦-٨١ ***الريع*** **(٢٨١٤):** هو المصروفات التي تنشأ ارتباطا بعمليات تأجير معينة للأراضي والأصول الجوفية وغيرها من الأصول التي تتوافر طبيعيا. ويمكن اعتبار عمليات تأجير أخرى

[١٨] نظرا لعدم قيد خصوم عن معاشات التقاعد التي تدفعها برامج الضمان الاجتماعي، لا تعزى أي مصروفات على ممتلكات إلى حملة وثائق التأمين.

[١٩] تعرف البرامج ذات المساهمات المحددة أيضا باسم برامج الاشتراكات المحددة (money-purchase schemes).

لتلك الأنواع من الأصول، وخاصة تأجير الطيف الكهرومغناطيسي، أصولا غير منتَجة غير منظورة. وقد كانت المناقشة ما تزال دائرة وقت نشر هذا الدليل حول الشروط التي تحكم تصنيف عمليات تأجير الأصول التي تتوافر طبيعيا. ويختص الجزء الباقي من هذا القسم بعمليات التأجير المصنفة كريع فقط.

٨٢-٦ يستحق الريع بصورة مستمرة لمالك الأصل طوال فترة العقد. ولذلك فإن الريع المقيد عن فترة محاسبية معينة يساوي قيمة الريع المتراكم الذي يصبح متوجب الدفع على مدى الفترة المحاسبية وقد يختلف عن مقدار الريع الذي يصبح مستحق الدفع أو المدفوع فعلا خلال تلك الفترة.

٨٣-٦ توصف عادة المدفوعات المتعلقة باستخراج المعادن أو الوقود الأحفوري بأنها إتاوات ولكنها في واقع الأمر ريوع تستحق لملاك الأصول مقابل وضع الأصول تحت تصرف وحدات الحكومة العامة لفترات زمنية محددة. وقد تأخذ الريوع شكل مدفوعات دورية بمبالغ ثابتة، بغض النظر عن معدل الاستخراج، أو يتم اشتقاقها كما هو أكثر شيوعا حسب كمية أو حجم أو قيمة الأصول المستخرجة. وتعامل أيضا المدفوعات مقابل حق الحفر الاختباري أو غيره من أشكال التنقيب عن وجود أصول جوفية ومواقعها كريوع رغم إمكانية عدم القيام بعمليات استخراج. وتعامل النفقات الفعلية على الحفر وعمليات الاستكشاف الأخرى كاقتناء أصول غير مالية كما هو مبين بالفصل الثامن.

٨٤-٦ تشتمل أنواع أخرى للريع على المدفوعات مقابل حق قطع الأشجار على أراض غير مزروعة، واستغلال مسطحات مائية غير مستخدمة لأغراض ترفيهية أو تجارية، بما في ذلك صيد الأسماك، واستخدام المياه في الري، ورعي الحيوانات على أرض مملوكة لوحدات أخرى.

٨٥-٦ ينبغي عدم الخلط بين الريع وإيجار الأصول المُنتَجَة الذي يعامل *كاستخدام سلع وخدمات* (٢٢) وينشأ اختلاف المعالجة لأن مؤجري الأصول المُنتَجَة يقومون بعملية إنتاج يقدمون بموجبها خدمات إلى المستأجرين، مثل الاحتفاظ بمخزونات من أصول ثابتة متاحة للتأجير بإشعار قصير وإصلاح وصيانة الأصول المؤجرة. وعلى وجه الخصوص، تعامل الإيجارات التي تدفعها وحدات الحكومة العامة بوصفها مستأجرة كمدفوعات مقابل توفير خدمات مبان أو خدمات إسكان. ولا تعتبر قائمة بنشاط إنتاجي الوحدات التي تملك أراضي أو أصولا جوفية ويقتصر ما تقوم به على وضع تلك الأصول تحت تصرف وحدات الحكومة العامة.

٨٦-٦ قد تضم معاملة واحدة ريعا ومبيعات سلع وخدمات. ويمكن أن يحدث ذلك، مثلا، عندما تقوم إحدى وحدات الحكومة العامة بتأجير أرض ومبان مقامة على تلك الأرض بعقد واحد، ولا يفصل العقد ريع الأرض عن إيجار المباني. وإذا لم يتوافر أساس موضوعي لتقسيم المدفوعات بين ريع الأرض وإيجار المباني، فإن المبلغ بأكمله يقيد كإيجار إذا كانت قيمة المباني أكبر من قيمة الأرض والعكس بالعكس.

ب- *مصروفات أخرى متنوعة (٢٨٢)*

٨٧-٦ تضم فئة المصروفات الأخرى المتنوعة عددا من التحويلات التي تخدم أغراضا مختلفة تماما، وأي معاملات مصروفات أخرى غير مصنفة في مكان آخر. وفيما يلي أهم أنواع التحويلات التي تندرج في هذه الفئة:

- التحويلات الجارية إلى مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر. وتتألف هذه التحويلات عادة من نقد في شكل رسوم عضوية واشتراكات وهبات طوعية، سواء قدمت على أساس منتظم أو من حين لآخر. والغرض من هذه التحويلات هو تغطية تكاليف إنتاج المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر أو توفير الأموال التي يمكن استخدامها في تحويلات جارية إلى الأسر في شكل منافع مساعدة اجتماعية. وتغطي هذه الفئة أيضا التحويلات العينية في شكل أغذية وملابس وبطانيات وأدوية إلى الجمعيات الخيرية لتوزيعها على الأسر.

- الضرائب الجارية والرأسمالية، والرسوم الإجبارية، والغرامات التي يفرضها أحد مستويات الحكومة على مستوى آخر: وتخضع هذه التحويلات للحذف عند توحيد البيانات.

- صافي الخصم الضريبي: عندما يزيد مبلغ الخصم الضريبي على مقدار الضريبة المتوجب قبضه من المكلف ويتم دفع هذه الزيادة إلى المكلف، تعامل المدفوعات الصافية كمصروفات وليس كضريبة سالبة.

- الغرامات والجزاءات التي تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية: وهذه التحويلات يمكن أن تكون مستحقة الدفع إلى أي قطاع.

- مدفوعات التعويض عن إصابات أو أضرار ناتجة عن كوارث طبيعية.

- مدفوعات التعويض عن إصابات للأشخاص أو أضرار للممتلكات سببتها وحدات الحكومة العامة، مع استبعاد المدفوعات الخاصة بمطالبات التأمين على غير الحياة: وهذه المدفوعات يمكن أن تكون مدفوعات إجبارية صادر بها حكم

قضائي أو مدفوعات تم الاتفاق عليها بالتراضي خارج المحكمة.

- منح دراسية ومنافع تعليمية أخرى.
- التحويلات الرأسمالية النقدية أو العينية إلى مشروعات سوقية ومؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر للتمويل الكامل أو الجزئي لتكلفة اقتناء أصول غير مالية، أو لتغطية عجوزات تشغيلية كبيرة تراكمت على مدى سنتين أو أكثر، أو لإلغاء دين بالاتفاق مع المدين، أو لتحمل دين.
- أقساط التأمين على غير الحياة المستحقة الدفع إلى شركات التأمين للحصول على تغطية ضد مختلف الأحداث أو الحوادث: وتعامل تلك المدفوعات دائما كتحويلات جارية.[٢٠]
- مطالبات التأمين على غير الحياة التي تدفعها برامج التأمين التي تديرها إحدى وحدات الحكومة العامة لتسوية مطالبات أصبحت مستحقة خلال الفترة المحاسبية الجارية. وتصبح المطالبات مستحقة الدفع عندما يقع الحدث الذي ينشئ مطالبة سليمة، وتعامل تلك المدفوعات دائما كتحويلات جارية حتى إذا انطوت على مبالغ كبيرة.
- مشتريات سلع وخدمات من منتجين سوقيين، بخلاف المنافع الاجتماعية، توزع مباشرة على الأسر للاستهلاك النهائي.

٦-٨٨ تقسم المصروفات الأخرى إلى ***مصروفات جارية أخرى متنوعة* (٢٨٢١) *ومصروفات رأسمالية أخرى متنوعة* (٢٨٢٢).** وربما كان من المفيد من الناحية التحليلية تصنيف هذه المجموعة من المعاملات حسب المتلقي، مثل المقيمين وغير المقيمين. وربما كان من المفيد أيضا تصنيف المقيمين حسب ما إذا كانوا أسرا، أو مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر، أو شركات عامة غير مالية، أو شركات عامة مالية، أو شركات خاصة.

جيم- التصنيف الوظيفي للمصروفات

٦-٨٩ تصنيف وظائف الحكومة هو تصنيف مفصل للوظائف أو الأهداف الاجتماعية الاقتصادية التي تسعى وحدات الحكومة العامة لتحقيقها عن طريق مختلف أنواع النفقات. ويعتبر هذا التصنيف واحدا من مجموعة مكونة من أربعة تصنيفات يشار إليها بتصنيفات الإنفاق حسب الغرض.[٢١]

٦-٩٠ يوفر تصنيف وظائف الحكومة تصنيفا لنفقات الحكومة على الوظائف التي أوضحت التجارب أنها محل اهتمام عام وقابلة للعديد من التطبيقات التحليلية. فمن الممكن على سبيل المثال استخدام إحصاءات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وحماية البيئة في دراسة مدى فعالية برامج الحكومة في تلك المجالات.

٦-٩١ تختلف رموز التصنيف في تصنيف وظائف الحكومة إلى حد ما عن هيكل رموز التصنيف الأخرى المتعلقة بإحصاءات مالية الحكومة. وقد صنفت الوظائف باستخدام مخطط من ثلاثة مستويات، فهناك ١٠ فئات في المستوى الأول أو فئات الرقمين المشار إليها كأقسام، وأمثلة ذلك الصحة (القسم ٠٧) والحماية الاجتماعية (القسم ١٠). وتوجد ضمن كل قسم عدة مجموعات، أو فئات الأرقام الثلاثة، مثل خدمات المستشفيات (٠٧٣) والمرض والعجز (١٠١). وهناك فئة أو أكثر، أو فئات الأرقام الأربعة، داخل كل مجموعة، مثل خدمات التمريض وبيوت النقاهة (٠٧٣٤)، والعجز (١٠١٢). وترد مستويات التصنيف الثلاثة مع وصف مفصل لمحتويات كل صنف في مرفق هذا الفصل. ويسرد الجدول رقم ٦-٢ الأقسام والمجموعات، وقد أضيف رمز البدء "٧" في هذا الدليل لتحقيق التوافق بين رموز تصنيف وظائف الحكومة ورموز التصنيف الأخرى الخاصة بإحصاءات مالية الحكومة.

٦-٩٢ يتم جمع كافة النفقات المتعلقة بوظيفة معينة في فئة واحدة من فئات تصنيف وظائف الحكومة بغض النظر عن كيفية إجراء تلك النفقات. وبعبارة أخرى تصنف في نفس الفئة مدفوعات التحويلات النقدية الموجهة للاستخدام لأداء وظيفة معينة، أو مشتريات السلع والخدمات من منتج سوقي والتي تحول إلى الأسر لنفس الوظيفة، أو إنتاج سلع وخدمات من جانب إحدى وحدات الحكومة العامة، أو اقتناء أصل لتلك الوظيفة ذاتها.

٦-٩٣ يسمح تصنيف وظائف الحكومة بدراسة الاتجاهات العامة في نفقات الحكومة على وظائف أو أغراض معينة بمرور الوقت. ولا تعد حسابات الحكومة التقليدية عادة ملائمة لهذا الغرض لأنها تعكس الهياكل التنظيمية للحكومات. وقد لا تؤدي التغيرات التنظيمية إلى تشويه السلاسل الزمنية فحسب، ولكن بعض الأجهزة قد تكون مسؤولة في وقت معين عن أكثر من وظيفة،

[٢٠] تقسم مدفوعات أقساط التأمين على غير الحياة في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ إلى شراء خدمة ومدفوعات تحويلات، أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة، فيعتبر القسط بأكمله مدفوعات تحويلات.

[٢١] أعدت "تصنيف وظائف الحكومة" منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونشر مع التصنيفات الثلاثة الأخرى في المطبوع الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان: *Classifications of Expenditure According to Purpose* (New York 2000). وقد أخذت المادة الواردة في هذا القسم من ذلك المطبوع بتصرف.

الجدول ٦–٢: تصنيف المصروفات حسب وظائف الحكومة

٧	**مجموع النفقات**
٧٠١	**خدمات عمومية عامة**
٧٠١١	الأجهزة التنفيذية والتشريعية، والشؤون المالية وشؤون المالية العامة، والشؤون الخارجية
٧٠١٢	المعونة الاقتصادية الأجنبية
٧٠١٣	خدمات عامة
٧٠١٤	بحوث أساسية
٧٠١٥	البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة
٧٠١٦	خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر[٢]
٧٠١٧	معاملات الدين العام
٧٠١٨	تحويلات ذات طبيعة عامة بين مختلف مستويات الحكومة
٧٠٢	**الدفاع**
٧٠٢١	الدفاع العسكري
٧٠٢٢	الدفاع المدني
٧٠٢٣	المعونة العسكرية الأجنبية
٧٠٢٤	البحوث والتطوير في مجال الدفاع
٧٠٢٥	شؤون دفاع غير مصنفة في مكان آخر
٧٠٣	**النظام العام وشؤون السلامة العامة**
٧٠٣١	خدمات الشرطة
٧٠٣٢	خدمات الحماية ضد الحريق
٧٠٣٣	المحاكم
٧٠٣٤	السجون
٧٠٣٥	البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة
٧٠٣٦	النظام العام وشؤون السلامة العامة غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٤	**الشؤون الاقتصادية**
٧٠٤١	الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة
٧٠٤٢	الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري
٧٠٤٣	الوقود والطاقة
٧٠٤٤	التعدين والصناعة التحويلية والتشييد
٧٠٤٥	النقل
٧٠٤٦	الاتصالات
٧٠٤٧	صناعات أخرى
٧٠٤٨	البحوث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية
٧٠٤٩	شؤون اقتصادية غير مصنفة في مكان آخر
٧٠٥	**حماية البيئة**
٧٠٥١	تصريف النفايات
٧٠٥٢	تصريف مياه الصرف الصحي
٧٠٥٣	تخفيف التلوث
٧٠٥٤	حماية التنوع الحيوي والمناظر الأرضية الطبيعية
٧٠٥٥	البحوث والتطوير في مجال حماية البيئة
٧٠٥٦	حماية البيئة غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٦	**الإسكان ومرافق المجتمع**
٧٠٦١	تنمية الإسكان
٧٠٦٢	تنمية المجتمع
٧٠٦٣	إمدادات المياه
٧٠٦٤	إنارة الشوارع
٧٠٦٥	البحوث والتطوير في مجال الإسكان ومرافق المجتمع
٧٠٦٦	الإسكان ومرافق المجتمع غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٧	**الصحة**
٧٠٧١	منتجات وأجهزة ومعدات طبية
٧٠٧٢	خدمات العيادات الخارجية
٧٠٧٣	خدمات المستشفيات
٧٠٧٤	خدمات صحية عامة
٧٠٧٥	البحوث والتطوير في مجال الصحة
٧٠٧٦	شؤون صحية غير مصنفة في مكان آخر
٧٠٨	**الترفيه والثقافة والدين**
٧٠٨١	خدمات ترفيهية ورياضية
٧٠٨٢	خدمات ثقافية
٧٠٨٣	خدمات إذاعة ونشر
٧٠٨٤	خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى
٧٠٨٥	البحوث والتطوير في مجال الترفيه والثقافة والدين
٧٠٨٦	شؤون الترفيه والثقافة والدين غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٩	**التعليم**
٧٠٩١	التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي
٧٠٩٢	التعليم الثانوي
٧٠٩٣	التعليم غير العالي ما بعد الثانوي
٧٠٩٤	التعليم العالي
٧٠٩٥	التعليم غير المحدد بمستوى
٧٠٩٦	خدمات تابعة للخدمات التعليمية
٧٠٩٧	البحوث والتطوير في مجال التعليم
٧٠٩٨	شؤون التعليم غير المصنفة في مكان آخر
٧١٠	**الحماية الاجتماعية**
٧١٠١	المرض والعجز
٧١٠٢	الشيخوخة
٧١٠٣	الورثة
٧١٠٤	الأسرة والأطفال
٧١٠٥	البطالة
٧١٠٦	الإسكان
٧١٠٧	الإقصاء الاجتماعي غير المصنف في مكان آخر
٧١٠٨	البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية
٧١٠٩	الحماية الاجتماعية غير المصنفة في مكان آخر

وقد تكون المسؤولية عن وظيفة ما مقسمة بين عدة أجهزة. فعلى سبيل المثال، إذا أنشأت الحكومة إدارة جديدة تجمع بعض الوظائف التي كانت تؤديها من قبل عدة إدارات أو تؤدى عند عدة مستويات حكومية، لن يكون بالإمكان عادة استخدام حسابات الحكومة التقليدية لمقارنة النفقات على هذه الأغراض بمرور الوقت.

٦–٩٤ يستخدم تصنيف وظائف الحكومة أيضا في إجراء مقارنات دولية لمدى مشاركة الحكومات في الوظائف الاقتصادية والاجتماعية. ومثلما يتجنب تصنيف وظائف الحكومة مشكلات التغيرات التنظيمية في حكومة واحدة، فإنه يتجنب أيضا مشكلات الفروق التنظيمية بين البلدان. فقد تكون جميع الوظائف المرتبطة بإمدادات المياه في بلد واحد، على سبيل المثال، من اختصاص جهاز حكومي واحد، بينما قد تكون في بلد آخر موزعة بين إدارات تختص بالبيئة والإسكان والتنمية الصناعية.

٦–٩٥ يمكن أن يستفيد المجتمع من الخدمات الحكومية بصورة فردية أو جماعية. ويستخدم تصنيف وظائف الحكومة للتمييز بين الخدمات الفردية والجماعية التي تقدمها الحكومة العامة. وقد عرِّفت وظائف تصنيف وظائف الحكومة بحيث تمثل الاستهلاك

الفردي أو الجماعي ولكن ليس الاثنين معا. وقد وضعت علامة "CS" أو "IS" قرين كل صنف، في مرفق هذا الفصل، لتمييزه إما كخدمات جماعية وإما كخدمات فردية على التوالي. وفي *نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣* تعامل مشتريات السلع والخدمات التي تحول إلى فرادى الأسر أو إلى أشخاص كتحويلات اجتماعية عينية حتى يمكن حساب الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة والأسر، إلى جانب إنفاقهما على الاستهلاك النهائي. وبذلك سوف تكون الإحصاءات المعدة حسب الوظيفة مفيدة في إعداد بيانات الحسابات القومية وفقا *لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣*.

٦-٩٦ من حيث المبدأ، ينبغي أن تكون البنود المصنفة معاملات فرادى. وينبغي إعطاء رمز من رموز تصنيف وظائف الحكومة لكل عملية شراء سلع وخدمات أو مدفوعات أجور أو تحويلات أو نفقات أخرى، وذلك حسب الوظيفة التي تخدمها المعاملة المعنية. غير أنه بالنسبة لمعظم النفقات، لن يكون بالإمكان عموما استخدام المعاملات كبنود للتصنيف. وبدلا من ذلك، قد يتطلب الأمر إعطاء رموز تصنيف وظائف الحكومة لجميع معاملات الأجهزة والمكاتب ووحدات البرامج، والإدارات والوحدات المماثلة داخل الهيئات الحكومية أو الوزارات.

٦-٩٧ عند استخدام الأجهزة الحكومية وليس المعاملات في التصنيف، قد يحدث أن تؤدي أصغر الأجهزة التي يمكن تمييزها في حسابات الحكومة أكثر من وظيفة وفق تصنيف وظائف الحكومة. وينبغي، إذا أمكن، توزيع نفقات الأجهزة المتعددة الوظائف بين وظائف التصنيف باستخدام مؤشر مادي ذي صلة مثل عدد الساعات التي قضاها الموظفون في العمل. وربما لا يتسنى سوى عزو جميع نفقات الوحدات المتعددة الوظائف إلى الغرض الذي يبدو أنه يشكل أكبر جزء من مجموع النفقات.

٦-٩٨ ليس هناك تصنيف وحيد يمكن أن يحقق كل الأغراض التحليلية. واختيار الوظائف في تصنيف وظائف الحكومة ليس فريدا من نوعه. وقد يكون نطاق كل وظيفة أعرض أو أضيق، وكان من الممكن إدراج وظائف مختلفة اختلافا تاما. فعلى سبيل المثال، تصنف النفقات المخصصة لكليات الطب في تصنيف وظائف الحكومة تحت التعليم وليس تحت الصحة. كذلك فإن وظيفة البحوث والتطوير يمكن أن تكون وظيفة في حد ذاتها ولكن النفقات المخصصة للبحوث والتطوير في تصنيف وظائف الحكومة تصنف حسب الوظيفة التي يخدمها هدف البحوث والتطوير أكثر من سواها. وبذلك يجب استخدام إحصاءات تصنيف وظائف الحكومة بحذر لضمان تحقيق التغطية المرغوبة لغرض تحليلي معين.

٦-٩٩ بوجه عام، تضطلع الوزارات بمسؤولية صياغة السياسات العامة والخطط والبرامج والميزانيات وإدارتها وتنسيقها ومراقبتها، وإعداد التشريعات وإنفاذها، وإنتاج ونشر المعلومات العامة والوثائق الفنية والإحصاءات. وتبعا لذلك، ينبغي تقسيم نفقات تلك الوزارات بين أصناف الوظائف التي تضطلع تلك الوزارات بمسؤوليتها. فعلى سبيل المثال، ينبغي تقسيم نفقات وزارة النقل بين *النقل البري* (٧٠٤٥١)، *والنقل المائي* (٧٠٤٥٢)، *والنقل بالسكك الحديدية* (٧٠٤٥٣)، *والنقل الجوي* (٧٠٤٥٤)، *والنقل عبر خطوط الأنابيب ونقل آخر* (٧٠٤٥٥).

٦-١٠٠ ينبغي تصنيف النفقات الإدارية على خدمات شاملة مثل خدمات شؤون الموظفين، وخدمات الإمدادات والشراء، وخدمات المحاسبة والمراجعة الحسابية، وخدمات الكومبيوتر وتجهيز البيانات، التي تؤديها الوزارات أو وحدات داخل الوزارات، عند أقصى مستوى تفصيلي ممكن. وإذا تداخلت النفقات الإدارية بين صنفين أو أكثر من الوظائف، فإنه ينبغي محاولة تقسيم النفقات بالتناسب بين أصناف الوظائف المعنية. وإذا تعذر تطبيق هذا المنهج، ينبغي عزو المجموع إلى صنف الوظائف الذي يشكل الجزء الأكبر من مجموع النفقات.

٦-١٠١ قد تنشأ صعوبات خاصة في حالة الإعانات. وقد يكون الهدف الرئيسي من هذا الدعم الحكومي، على سبيل المثال، ضمان القدرة على بناء سفن للقوات البحرية تعتبر حيوية للدفاع الوطني، أو المحافظة على مستويات معيشة مجموعات مهمة مثل المزارعين أو عمال المناجم، أو توفير التوظيف للعمال في مستشفيات مستغلة بأقل من طاقتها. ولا يجب الخلط بين هذه الأهداف السياسية والوظائف حسب استخدام هذا المصطلح في تصنيف وظائف الحكومة. ومن ثم تصنف الإعانة المالية التي تقدمها الحكومة إلى أحواض بناء السفن تحت *الصناعة التحويلية* (٧٠٤٤٢)؛ وتصنف المنح إلى المستشفيات تحت *خدمات المستشفيات* (٧٠٧٣) بغض النظر عن الأغراض النهائية. وبوجه عام، تعتبر الإعانات والمنح التي يقصد بها أساسا زيادة فرص التوظيف استثناءا من هذه القاعدة. ونظرا لأن تلك البرامج لا تركز على صناعة واحدة بعينها، فإنها تصنف تحت شؤون *عمالة شاملة* (٧٠٤١٢).

٦-١٠٢ المرجح أنه يصعب توزيع استهلاك رأس المال الثابت حسب الوظيفة، وعلى الأخص في حالة الاقتصار على إعداد أرقام مجملة عن مجموع رصيد رأس المال الحكومي والاستهلاك الحكومي لرأس المال الثابت، وفي هذه الظروف، يجب استخدام التقديرات التقريبية. وربما كان أحد الأساليب الممكنة في هذا الصدد هو توزيع استهلاك رأس المال الثابت حسب الإهلاك بالقيمة الدفترية إذا كانت بياناته متوافرة عن الوحدات التنظيمية

المفصلة داخل الحكومة. وهناك منهج آخر يتمثل في توزيع استهلاك رأس المال الثابت بين الوظائف بالتناسب مع إجمالي تكوين رأس المال الثابت على مدى عدد من السنوات السابقة.

٦-١٠٣ هناك تحذير أخير بشأن استخدام إحصاءات تصنيف وظائف الحكومة يتعلق بالنفقات على الأصول غير المالية. فنظرا لأن معاملات المصروفات المصنفة حسب تصنيف وظائف الحكومة تشمل استهلاك رأس المال الثابت، الذي يمثل جزءا من تكلفة الموارد عن استخدام الأصول الثابتة المكتسبة من قبل، فإن هناك تداخلا بين إحصاءات تصنيف وظائف الحكومة عن الفترة الجارية وإحصاءات تصنيف وظائف الحكومة عن الفترات التي تم فيها اقتناء الأصول. ومن ثم ينبغي أن تكون إحصاءات تصنيف وظائف الحكومة مصنفة تصنيفا مزدوجا، على الأقل بإدراج مجموع المصروفات ومجموع اقتناء الأصول غير المالية. ومن المفيد بقدر أكبر إجراء تصنيف مزدوج لوظائف الحكومة مع إدراج جميع فئات التصنيف الاقتصادي للمصروفات (راجع الجدول ٦-٣).

دال- التصنيف المزدوج للمصروفات

٦-١٠٤ يمكن إجراء تصنيف مزدوج من التصنيفين الوظيفي والاقتصادي للمصروفات كما هو مبين بالجدول ٦-٣. ويشتمل الجدول على عمود يبين اقتناء الأصول غير المالية إضافة إلى أعمدة لكل نوع من أنواع المصروفات.

الجدول ٦-٣: تصنيف مزدوج من التصنيفين الوظيفي والاقتصادي للمصروفات

	تعويضات العاملين [GFS]	استخدام السلع والخدمات	استهلاك رأس المال الثابت [GFS]	الفائدة	الإعانات	المنح	المنافع الاجتماعية [GFS]	مصروفات أخرى	اقتناء الأصول غير المالية
الخدمات العمومية العامة									
الدفاع									
النظام العام وشؤون السلامة العامة									
الشؤون الاقتصادية									
حماية البيئة									
الإسكان ومرافق المجتمع									
الصحة									
الترفيه والثقافة والدين									
التعليم									
الحماية الاجتماعية									